النشرة الربعية - الربع الثاني 2026

تطورات قطاعات سوق رأس المال

تطورات قطاعات سوق رأس المال > قطاع الأسواق المالية

- **مؤشر القدس**

أُغلق مؤشر القدس عند حاجز 524.9 نقطة مع نهاية الربع الثاني من العام 2024، مسجلاً انخفاضاً نسبته 3.28% عن إغلاقه نهاية الربع الأول من العام 2024، والبالغ 542.7 نقطة. والشكل 1 أدناه يشير إلى التغيرات في أسعار الإغلاق لمؤشر القدس بشكل ربعي خلال الفترات السابقة.

شكل 1: حركة مؤشر القدس بشكل ربع سنوي (نقطة)

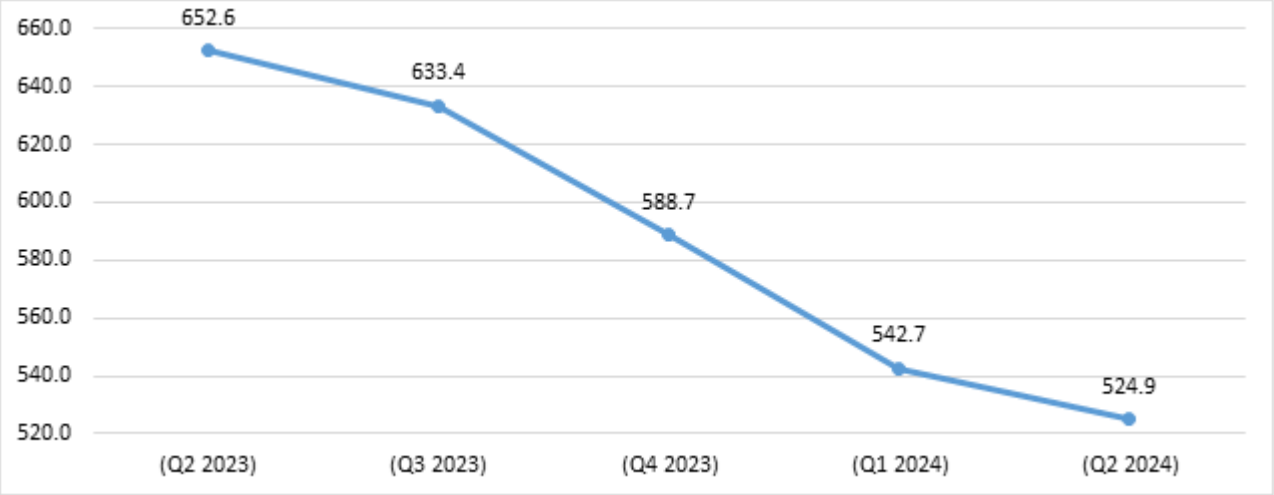

- **إحصائيات وبيانات التداول**

جدول 1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

	الربع الثاني 2023	الربع الأول 2024	الربع الثاني 2024
عدد جلسات التداول	57	62	54
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	22.2	10.2	19.5
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	46.1	17.6	33.1
القيمة السوقية (مليون دولار)	5,047.22	4,320.7	4,215.6
المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	0.8	0.28	0.61
عدد الصفقات	6,949	3,756	4,594
إجمالي عدد المتعاملين بالأسهم المدرجة في بورصة فلسطين	69,928	69,438	69,283
القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	21.18%	24.70%	24.23%
قيمة التداول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	0.78%	0.13%	0.19%

المقارنة الربعية:

شهد إجمالي أحجام وقيم التداول في بورصة فلسطين مع نهاية الربع الثاني من العام 2024 ارتفاعاً نسبته 91% و88% مقارنة مع

نهاية الربع السابق (الربع الأول من العام 2024) على التوالي، كما انخفض بنسبة 12% و28% مقارنةً مع نهاية الربع المناظر (الربع الثاني 2023) على التوالي. فيما شهدت القيمة السوقية انخفاضاً نسبته 2% و16% مقارنة مع نهاية الربع السابق والمناظر على التوالي.

شكل 2: التطورات الربعية لنشاط التداول في بورصة فلسطين

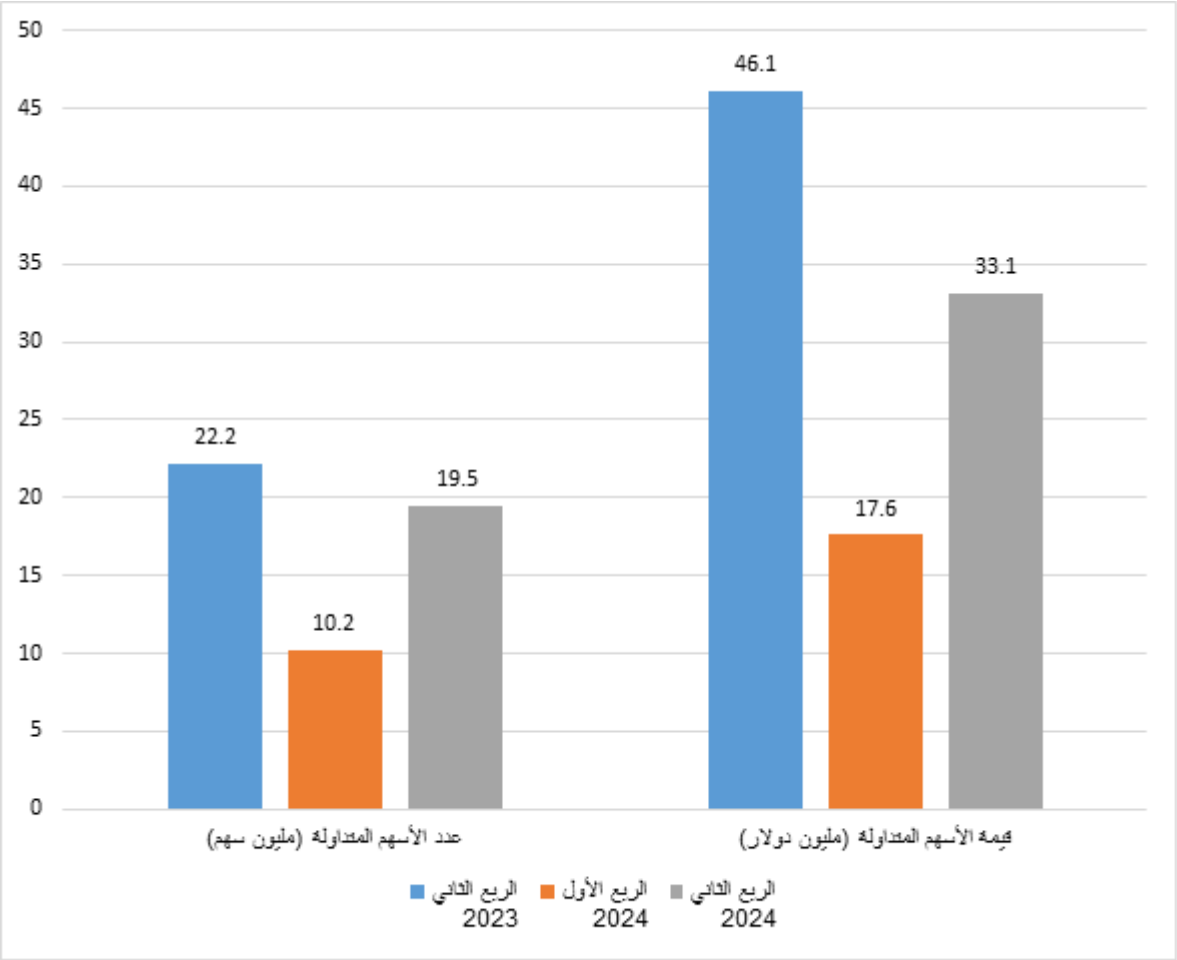

يوضح الشكل 3 صفة المتعاملين في البورصة تبعاً لحصصهم النسبية من القيمة السوقية.

شكل 3: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل [1]

كما في نهاية الربع الثاني من العام 2024 (مليون دولار)

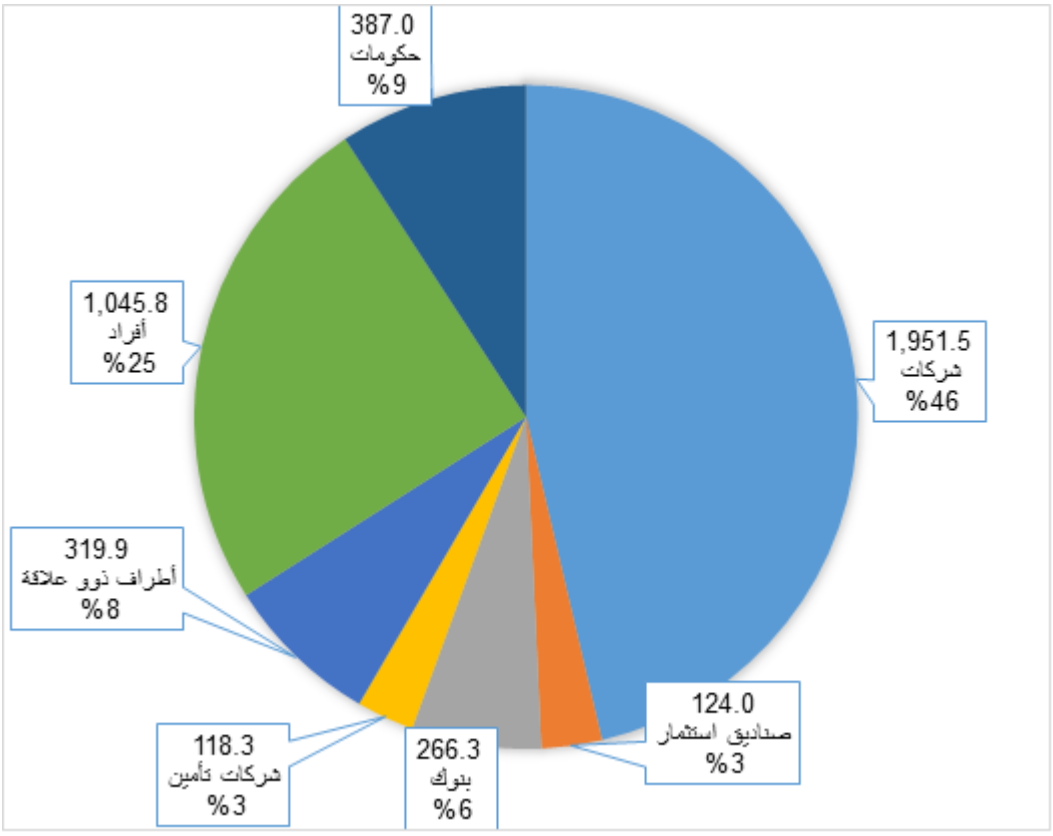

يأخذ التصنيف أعلاه [1] الصفة الأكثر ديمومة للعميل، حيث إن قيمة الشركات الواردة لا تشمل شركات التأمين والمصارف كونها مذكورة ضمن تصنيف مخصص، بالمقابل تشمل قيمة الأطراف ذوي العلاقة شركات وأفراداً آخرين.

يوضح الشكل 4 توزيع المساهمين (ضفة وغزة) في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددهم 61,849 مساهماً كما في نهاية الربع الثاني 2024، إضافة إلى إجمالي عدد الحسابات المفتوحة في بورصة فلسطين والبالغة 122,803 حساباً. وكما يوضح الشكل، فإن مشاركة الذكور أكبر من الإناث في قطاع الأوراق المالية.

[illegible] 4: [illegible]

2024 [illegible]

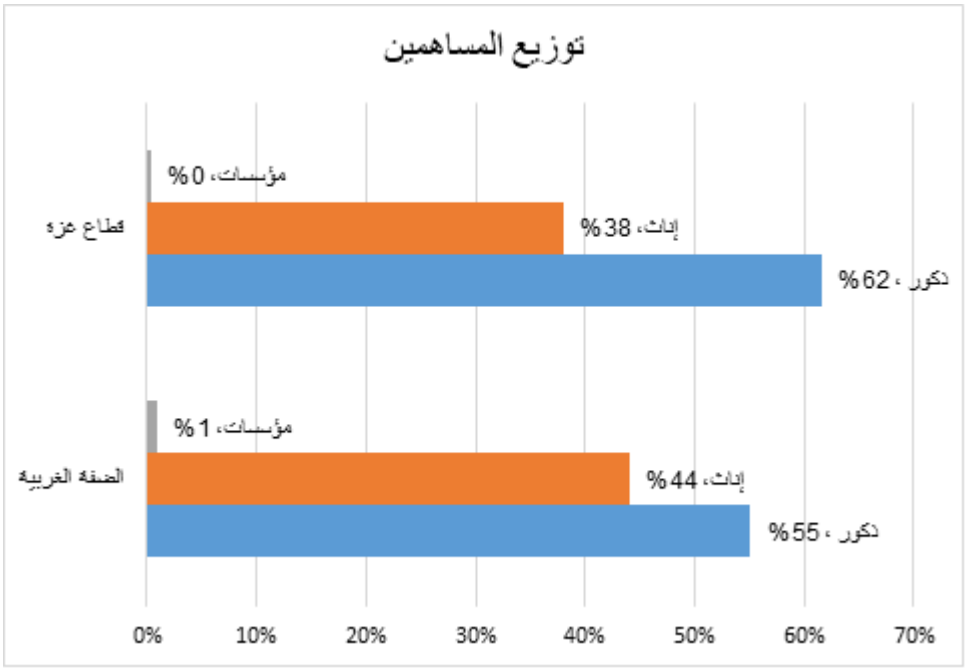
توزيع المساهمين
قطاع غزه
مؤسسات، 0%
إناث، 38%
ذكور ، 62%
الضفة الغربية
مؤسسات، 1%
إناث، 44%
ذكور ، 55%
0%
10%
20%
30%
40%
50%
60%
70%

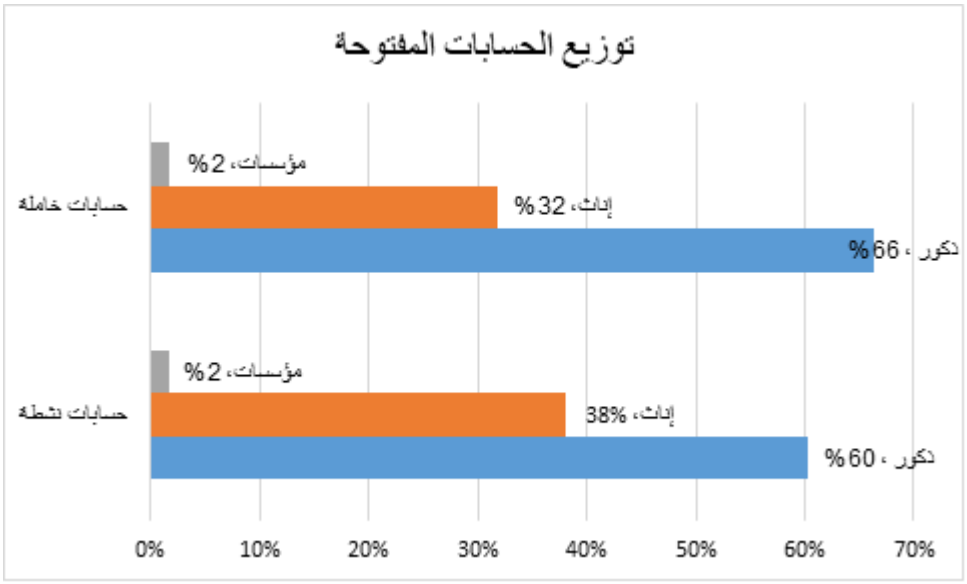
توزيع الحسابات المفتوحة
حسابات خاملة
مؤسسات، 2%
إناث، 32%
ذكور ، 66%
حسابات نشطة
مؤسسات، 2%
إناث، 38%
ذكور ، 60%
0%
10%
20%
30%
40%
50%
60%
70%

تطورات قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأمين

بلغ عدد شركات التأمين المرخصة من قبل الهيئة اثنتي عشرة شركة مع نهاية الربع الثاني من العام 2024، وقد حققت المحفظة التأمينية انخفاضاً خلال الربع الأول من العام 2024 عن سابقه بنسبة بلغت 10%، ويأتي ذلك في سياق إحجام الفئات الأكثر تضرراً من الحرب عن تجديد وثائق التأمين بسبب ارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين في الضفة، وكذلك التوقف التام لعجلة الإنتاج وتعطيل كامل الحياة الاقتصادية في قطاع غزة مع بدء الحرب الذي لا يزال مستمراً حتى تاريخه. أما إجمالي استثمارات شركات التأمين، فبلغ 282 مليون دولار، تتصدره الاستثمارات العقارية، بما نسبته 48% من إجمالي الاستثمارات. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات المالية المتعلقة بالربعين الأول والثاني من العام 2024 (باستثناء إجمالي الأقساط المكتتبة) لا تشمل بيانات الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة (أليكو).

جدول 1: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

البيان	الربع الثاني 2023*	الربع الأول 2024*	الربع الثاني 2024*
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	214.86	105.86	193.37
إجمالي استثمارات شركات التأمين	298.77	292.38	282.23

يشير الجدول 2 إلى أهم المؤشرات التأمينية التي تعكس الأهمية النسبية لقطاع التأمين في الاقتصاد الوطني، حيث لا تزال مساهمة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي متواضعة، حيث بلغت مع نهاية العام 2023 ما يقارب 2.27%، على الرغم من نمو هذه النسبة عبر الأعوام الثلاثة الماضية، إذ تشير هذه النسبة "نسبة الاختراق التأمينية" إلى إجمالي المحفظة التأمينية منسوبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، أما من حيث الكثافة التأمينية التي تشير إلى حصة الفرد من إجمالي المحفظة التأمينية، فعلى الرغم من أن هذه النسبة شهدت نمواً عبر السنوات الثلاث الماضية فإنها انخفضت مع نهاية العام 2023 لتصل إلى 71.22 دولار أمريكي.

جدول 2: انتشار الخدمات والمنتجات التأمينية

العام	نسبة الاختراق التأمينية	الكثافة التأمينية (دولار أمريكي)
2020	195%	58.7
2021	2%	68.6
2022	2.07%	73.08
2023	2.27%	71.22

يوضح الشكل 1 أن محفظة التأمين ما زالت تشهد تركزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات الذي بلغت نسبته 67% من إجمالي المحفظة التأمينية في نهاية الربع الثاني من العام 2024، يليه التأمين الصحي بنسبة 10%. كما يلاحظ من الشكل 2 أن هناك تركزاً واضحاً في الحصص السوقية بين شركات التأمين، حيث تستحوذ أربع شركات من أصل اثنتي عشرة شركة عاملة في القطاع على نحو 59% من إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الفلسطيني، وذلك في نهاية الربع الثاني من العام 2024.

شكل 1: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين كما هو في نهاية الربع الثاني من العام 2024

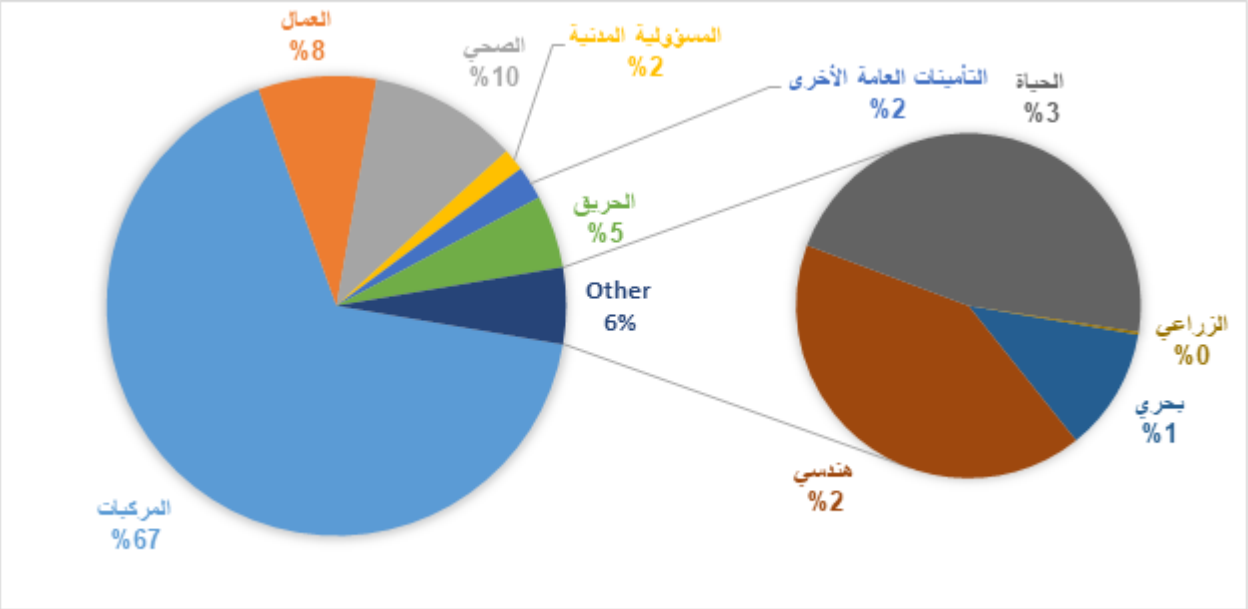

شكل 2: توزيع محفظة التأمين وفقاً للشركات العاملة في فلسطين كما هو في نهاية الربع الثاني من العام 2024

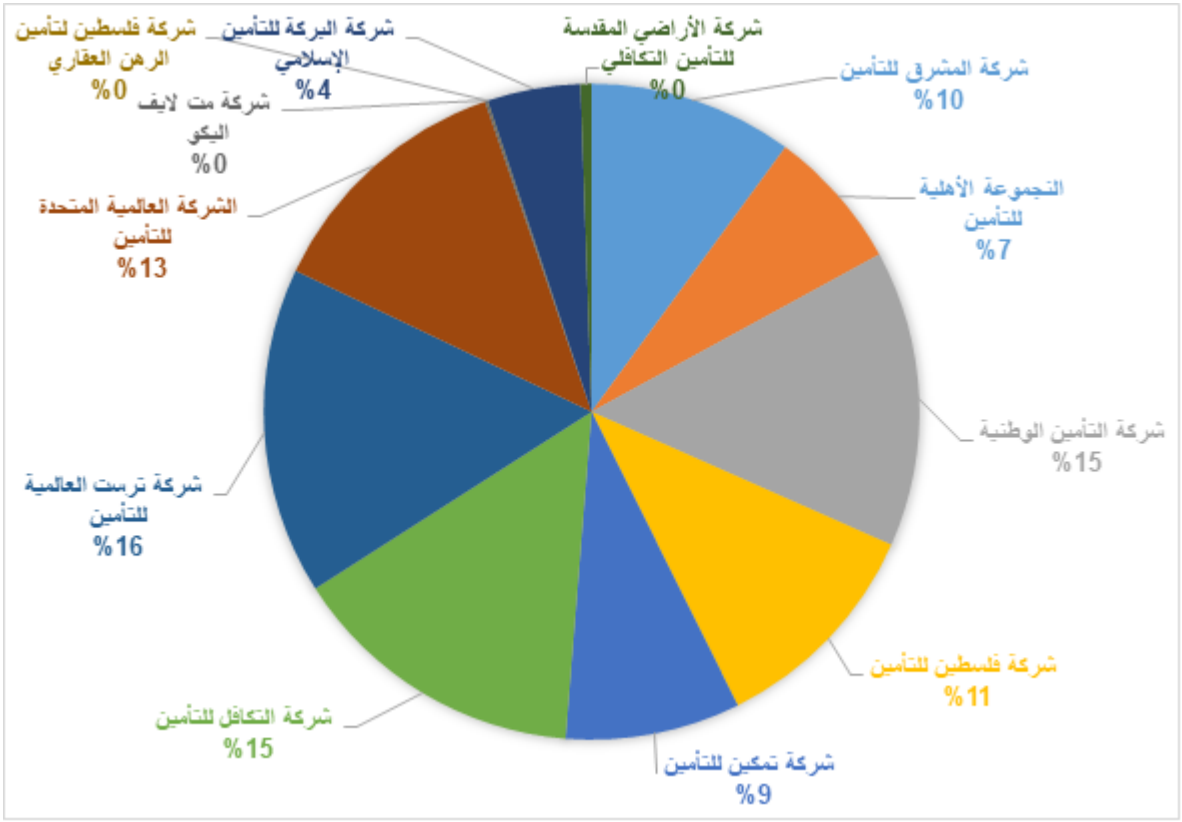

تطورات قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأجير التمويلي

المقارنة السنوية: تعمل في فلسطين 9 شركات تأجير تمويلي مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال كما في نهاية العام 2021. وشهد أداؤها ارتفاعاً ملحوظاً مع نهاية العام 2021، إذ بلغ عدد العقود 1,900 عقد بإجمالي استثمار قيمته 102.2 مليون دولار، ويمثل هذا ارتفاعاً قدره 39.3% و48.3% في عدد وقيمة العقود على التوالي مقارنةً بالعام 2020. ويعزى الارتفاع الملحوظ والمشار إليه، إلى عودة الحياة الاقتصادية إلى طبيعتها، حيث شهد العام 2020 العديد من الإغلاقات بهدف الحد من انتشار فيروس كورونا، الذي أثر بشكل سلبي على أداء الشركات، وسبّب انخفاضاً في حجم نشاطها في حينه (انظر الشكل 8).

شكل 8: تطور محفظة التأجير التمويلي بشكل سنوي

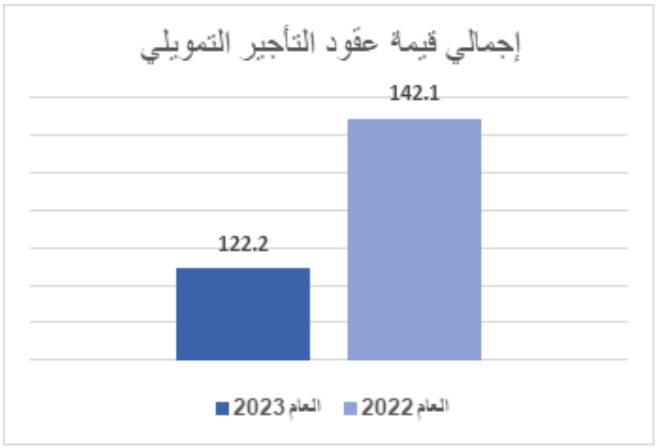

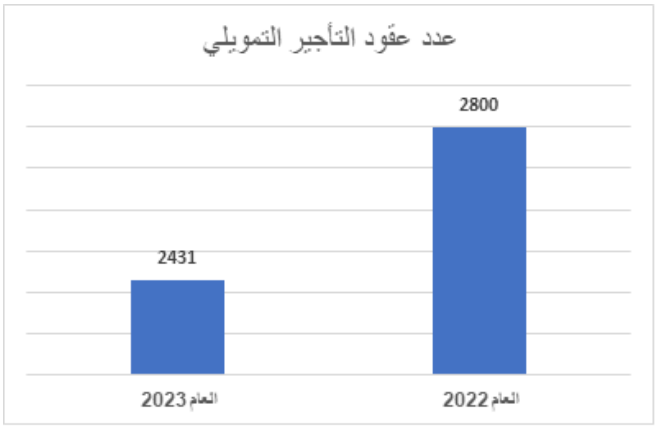

المقارنة الربعية: بلغ إجمالي الاستثمار لعقود التأجير التمويلي المسجلة لدى الهيئة حوالي 21.2 مليون دولار بواقع 380 عقداً في نهاية الربع الثاني من العام 2024، بارتفاع عن الربع الأول من العام 2024 نسبته 23.3% في عدد العقود، و24.7% من إجمالي قيمة العقود. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2023، يلاحظ انخفاض عدد وقيمة العقود بنسبة 49.7% و38.6% على التوالي (انظر الشكل 2).

شكل 2: تطور محفظة التأجير التمويلي بشكل ربعي

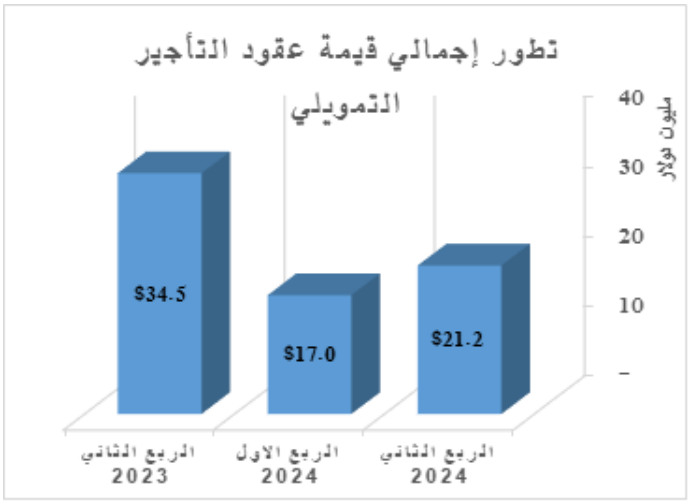

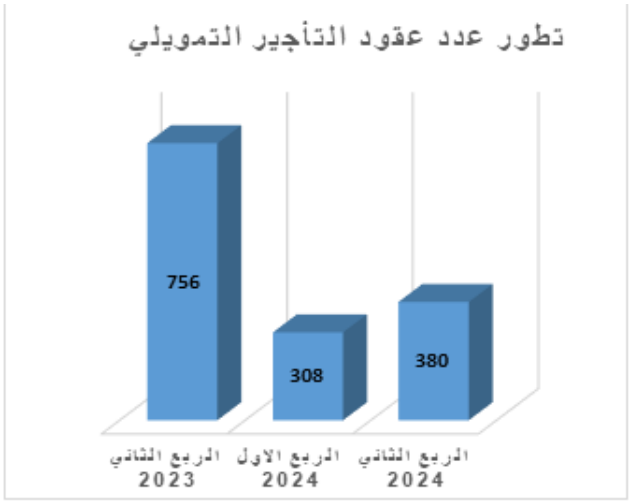

لا يزال هناك تركز عالٍ في عدد عقود التأجير التمويلي في محافظة رام الله والبيرة، حيث كان تركز عدد عقود التأجير التمويلي فيها في

الربع الثاني من العام 2024 ما نسبته 43.9%، تلتها محافظة نابلس بنسبة 20.3%، ثم محافظة الخليل بنسبة 7.9 %، ثم محافظة جنين بنسبة 6.3 %، ثم محافظتا القدس وبيت لحم بنسبة 5% لكل منهما. أما باقي المحافظات فشكلت ما نسبته 11.6% من عدد العقود، مع العلم أن هناك استقراراً في توزيع هذه النسب على مدى السنوات السابقة لعوامل تتعلق بهيكلة الاقتصاد، وتركز الأعمال في بعض المحافظات (انظر الشكل 3).

شكل 3: التوزيع النسبي الجغرافي لعدد عقود التأجير التمويلي المسجلة في الربع الثاني من العام 2024

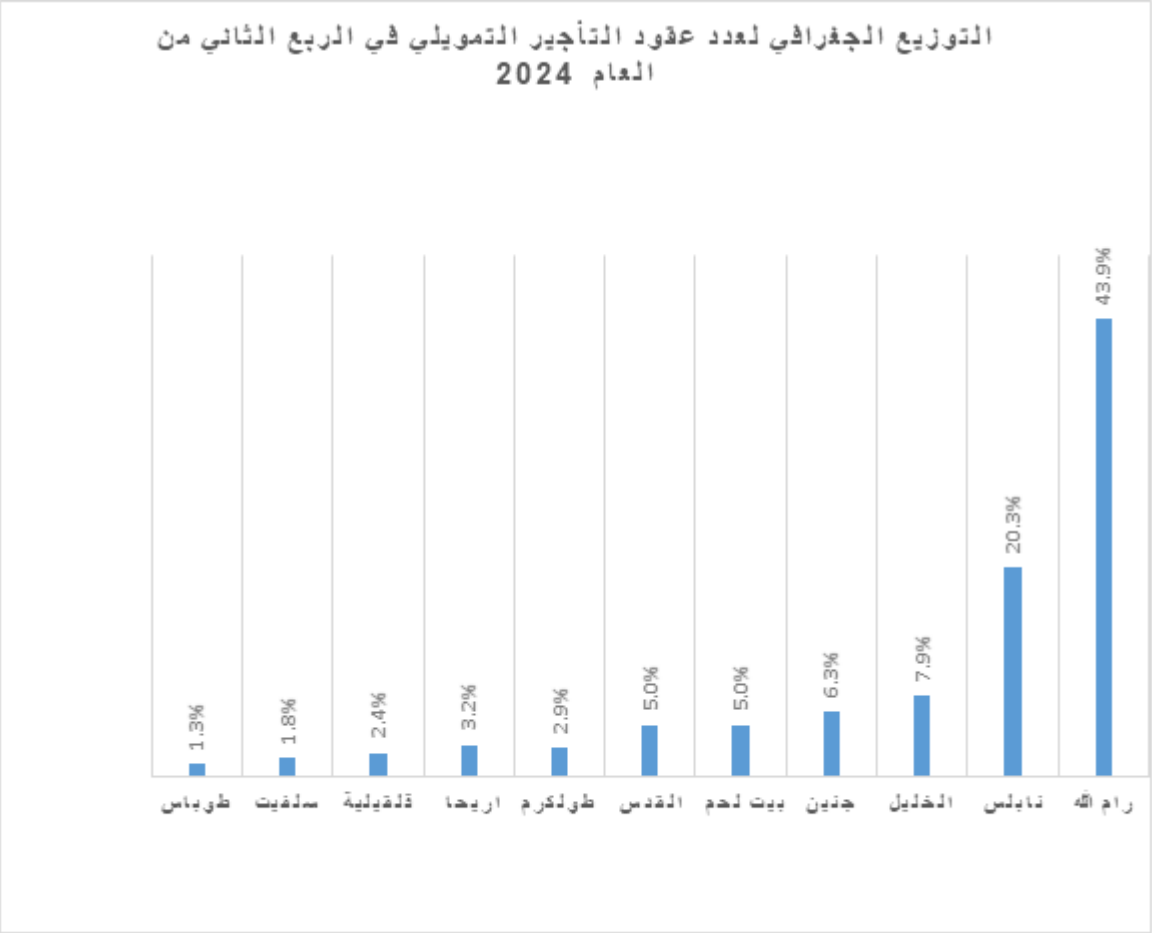

ما زالت المركبات للاستخدام الشخصي تستحوذ على الحصة الأكبر (54.41%) من إجمالي قيمة محفظة التأجير التمويلي نهاية الربع الثاني من العام 2024. ويعود السبب في ذلك إلى سهولة تسجيل ملكية المركبات في دوائر السير، وتدني مخاطرها من حيث وجود سوق ثانوية وإعادة حيازتها. أما المركبات للأغراض التجارية، فشكلت ما نسبته 39.46%، فيما شكلت المعدات الهندسية والشاحنات والمركبات الثقيلة 5.29% من إجمالي قيمة المحفظة. وفي ما يخص المال المنقول (المعدات، وخطوط الإنتاج، ... وغيرها، بما لا يشمل المركبات) فبلغت نسبتها 0.84%، ويعود ذلك إلى ارتفاع مخاطر تمويلها مقارنة بالمركبات التي تسجل في دوائر السير (انظر الشكل 4).

[illegible]

[illegible]

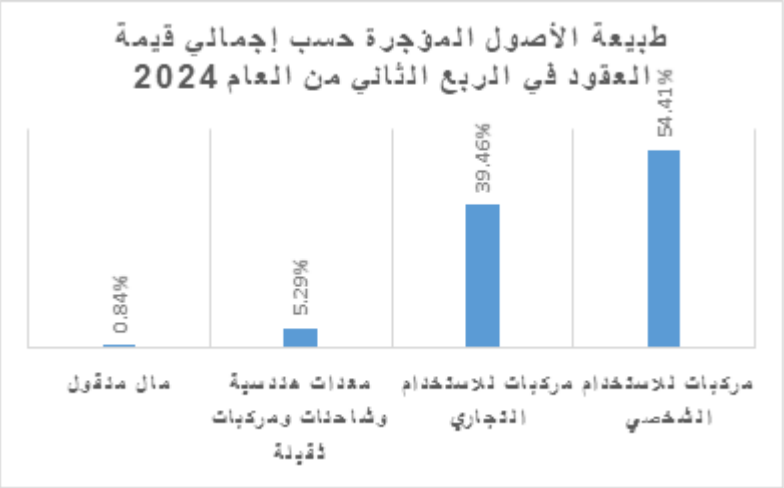

يلاحظ من الشكل 5 أن 80% من عدد العقود المسجلة في الربع الثاني من العام 2024 تعود إلى أفراد، وهي قريبة من النسبة المسجلة في الربع المناظر من العام 2023 التي بلغت 88%. أما بخصوص القيمة، فإن 53% هي للأفراد و47% للشركات. في حين تختلف هذه القيم عنها في الربع الثاني من العام 2023، حيث كانت النسبة للأفراد 76% فيما كانت للشركات 24%، ويعود ذلك إلى انخفاض قدرة الأفراد على الحصول على التمويل في مقابل الشركات بعد العدوان على قطاع غزة، وتبعات ذلك على الاقتصاد.

شكل 5: توزيع نسب فئات المستأجرين حسب عدد العقود في الربع الثاني من العام 2024

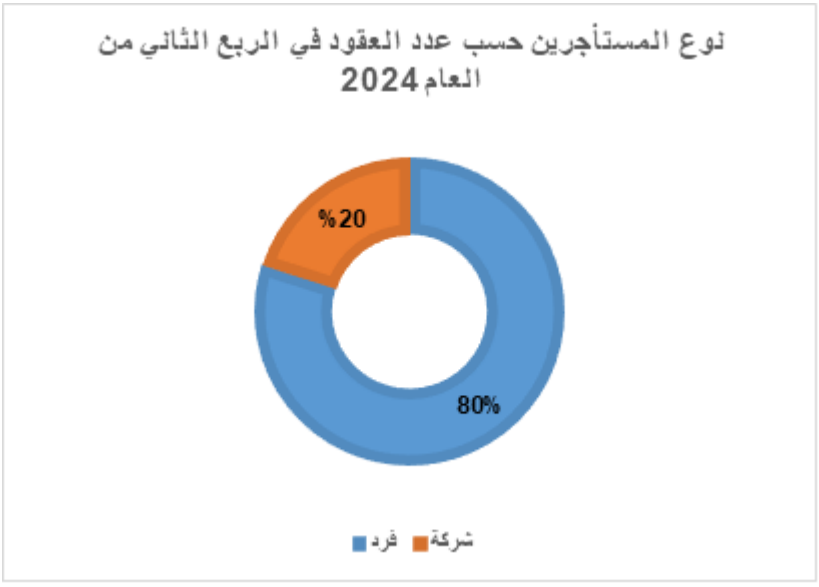

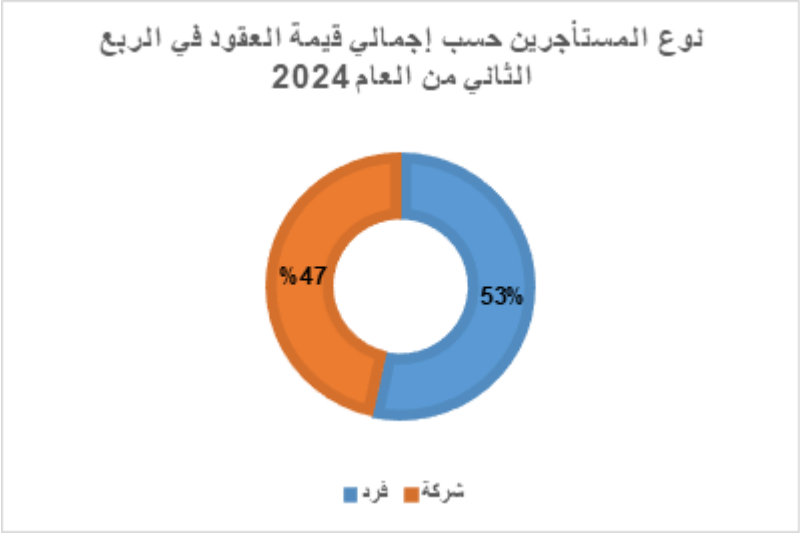
نوع المستأجرين حسب إجمالي قيمة العقود في الربع الثاني من العام 2024
%47
53%
شركة
فرد

التوعية المالية

الأوراق المالية

التأمين

التأجير التمويلي

تمويل الرهن العقاري

التوعية المالية > مصطلحات توعوية

1. **قطاع التامين**

المال غير المنقول:

الأرض المملوكة لشخص أو أكثر، وتشمل ما عليها من أبنية وأشجار وأشياء ثابتة أخرى، كما تشمل العقار أيضاً.

2. **قطاع الأوراق المالية**

البيع على المكشوف (Short Selling)

هو قيام المستثمر ببيع ورقة مالية لا يملكها (في الغالب يتم اقتراضها من قبل الوسيط المالي) ليتم شراؤها في تاريخ لاحق، وذلك بناء على توقع المستثمر بانخفاض سعرها في السوق المالي عن سعر البيع، وبالتالي يحقق المستثمر ربحاً يتمثل في فرق سعر الشراء عن سعر البيع.

3. **قطاع تمويل الرهن العقاري**:

الكفيل:

الشخص الذي يعتبر مسؤولاً عن سداد القرض بالتكافل والتضامن مع المقترض في حال عدم السداد.

4. **قطاع التأجير التمويلي:**

استعادة الحيازة:

وضع يسترد فيه المؤجر الأصول المستأجرة، وعادةً ما يكون ذلك بسبب التعثر أو الإخلال ببنود اتفاقية التأجير.

الأوراق المالية

التأمين

التأجير التمويلي

تمويل الرهن العاقاري

حملات وورش ولقاءات توعوية

الهيئة تطلق مساق الثقافة المالية لطلبة الجامعات الفلسطينية

أطلقت الهيئة، بالشراكة مع مؤسسة التعاون الألماني (GIZ)، مساقاً جامعياً تحت عنوان "الثقافة المالية"، بحضور رئيس مجلس الإدارة في الهيئة عمّار العكر، ومديرها العام براق النابلسي، وبمشاركة ممثلين عن هيئة سوق رأس المال، ومعدي المساق، وممثلي عدد من الجامعات الفلسطينية.

ويهدف مساق الثقافة المالية إلى رفع مستوى المعرفة المالية بين طلبة الجامعات والشباب بشكل عام، بما يسهم في تعزيز تعاملاتهم مع القطاعات المالية في فلسطين.

واستعرض المشرف العام على إعداد المساق الدكتور ثابت أبو الروس خلال اللقاء محتوى المساق، مشيراً إلى أن فكرة إعداد المساق جاءت عقب إجراء دراسة مستفيضة من الهيئة، آخذة بالاعتبار التركيز على التخصصات الجامعية غير المالية، وتعزيز الثقافة المالية، ومراعاة الحالة الفلسطينية في الوحدات الدراسية كافة.

وقال: إن المساق يتضمن 10 فصول، تتناول 10 موضوعات مالية، وهي: التخطيط المالي (الموازنات)، والائتمان والتمويل، والادخار والاستثمار، وإدارة المخاطر، وطرق إثبات الحقوق المالية (إدارة العقود)، ومصادر المعلومات المالية، والضرائب، والتخطيط للتقاعد، وحماية المستهلك.

وشارك في إعداد المساق مدير الأكاديمية العربية المهنية الدكتور شادي حمد، والمختص في العلوم المصرفية والمالية الإسلامية في الجامعة العربية الأمريكية الدكتور محمد أبو شربة، والمحاضر في جامعة القدس أبو ديس الدكتور محمد البرغوثي، والمحاضرة في قسم التمويل بكلية الأعمال والاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية الدكتورة ضحى الطنبور، وعميد كلية العلوم الإدارية والمالية في جامعة فلسطين الأهلية الدكتور عدنان قباجة، وعميد كلية الاقتصاد بجامعة النجاح الوطنية الدكتور رأفت الجلاد، والمحاضر في

كلية الاقتصاد في جامعة بيت لحم الدكتور رائد حنضل، ورئيس قسم العلوم المالية والمصرفية في جامعة القدس المفتوحة الدكتور محمد تلالوة، وموظف الترخيص والرقابة بهيئة سوق رأس المال السيد بكر صالح.

الشمول المالي في فلسطين

مستجدات الشمول المالي في فلسطين

مع استمرار حرب الإبادة الجماعية على أهلنا في قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي وحتى اللحظة، واستمرار سياسات الاعتقال والقتل والتنكيل بحق المواطنين في محافظات الضفة الغربية، والترويج لسياسة النزوح في شمال الضفة خاصة، وما نتج عن هذه الحرب من تداعيات على القطاع المالي والاقتصادي والسياسي، وما لها من آثار سلبية على الشمول المالي في فلسطين، فإن هيئة سوق رأس المال الفلسطينية لا زالت تعمل على تحقيق هدف سامٍ؛ وهو تعزيز الشمول المالي في القطاعات المالية غير المصرفية التي تشرف عليها، حيث حرصت الهيئة على المتابعة الحثيثة للقطاعات المالية غير المصرفية التي تشرف عليها، والحفاظ على سلامتها وديمومتها وقدرتها على تقديم خدماتها المالية في ظل هذه الأوقات الاستثنائية، وكذلك العمل، قدر الإمكان، على حماية حقوق المتعاملين فيها، وهذا كله من أجل تعزيز الشمول المالي في فلسطين.

كما تعمل الهيئة، رغم كل المعيقات، على محاولة تنفيذ النشاطات المناطة بها في الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وعقد الاجتماعات اللازمة للجان الشمول المالي في فلسطين، وكذلك عقد الاجتماعات الضرورية مع الشركاء للبدء بتحضير وتنفيذ النشاطات المناطة بكل منها، وبما يحد من الآثار السلبية للظروف الراهنة وانعكاساتها على جهود الشمول المالي في فلسطين.

وفي ما يلي نعرض أبرز التطورات على صعيد تعزيز الشمول المالي خلال الربع الثاني من العام 2024:

- **عقد اجتماع رئاسة اللجنة الوطنية للشمول المالي**

عقدت رئاسة اللجنة الوطنية للشمول المالي اجتماعاً خلال الربع الثاني من العام 2024 للوقوف على أهم التطورات فيما يخص سير تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، والمستجدات ذات العلاقة.

وتم في الاجتماع مناقشة الانعكاسات السلبية التي سببتها الحرب الغاشمة على التقدم في سير عمل تنفيذ الخطة، إضافة إلى جهود كل من الهيئة وسلطة النقد في محاولات الاستمرار في تنفيذ ما يمكن من برامج تتعلق بتعزيز الشمول المالي ضمن هذه الظروف الصعبة.

كما تم التطرق إلى مؤشرات الشمول المالي، والتأكيد على ضرورة عقد الاجتماع التاسع للجنة الوطنية للاطلاع على آخر المستجدات والتداعيات على الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وآليات استكمال التنفيذ لخطة الشمول المالي، حيث تم تكليف رئاسة اللجنة الفنية بإعداد تقرير تقدم سير العمل بما يتضمن جهود كافة المؤسسات الشريكة، ليتم مناقشتها في اجتماع اللجنة الوطنية المقبل، ومن أجل الحصول على توجيهات اللجنة بما يخص تقييم أثر الحرب، وتأثر برامج الشمول المالي المنصوص عليها في الخطة، وأثر ذلك على الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، إضافة الى إجراء تقييم لسير العمل في الأنشطة المدرجة بالخطة التنفيذية كافة، ودراسة فعاليتها، ودراسة الأولويات في ظل استمرار الحرب، وذلك بالتعاون مع الشركاء في الاستراتيجية.

وكان من أبرز ما تم تداوله خلال الاجتماع ضرورة إجراء تقييم لآثار العدوان على الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي عقب انتهاء الحرب، واقتراح إعادة ترتيب الأولويات استجابة للوضع الراهن، بالتنسيق مع الشركاء كافة، وقد ركزت رئاسة اللجنة الوطنية على مباشرة الحصول على التغذية الراجعة من الشركاء في الاستراتيجية بخصوص البرامج والأنشطة والمقترحات، كل فيما يخصه.

- **زيادة الوعي المالي والقدرات المالية لفئات المجتمع المختلفة**

على الرغم من كل الظروف الراهنة التي يمر بها الوطن، فإن الهيئة اعتمدت أولويات خطة عمل الشمول المالي للعام 2024، وعلى رأسها تعزيز الوعي والثقافة المالية لفئات المجتمع المختلفة، وبخاصة الشباب والإناث.

وفي هذا الخصوص، أطلقت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، بالتعاون مع الشركاء، مساقاً جامعياً بعنوان "مساق الثقافة المالية" الذي يهدف إلى رفع مستوى المعرفة المالية بين طلبة الجامعات، وذلك لإيمانها بأن الجامعات الفلسطينية تشكل الرافد الرئيسي لبناء الكفاءات الفلسطينية، ورفد أسواق العمل بها.

ويأتي ذلك تنفيذاً للنشاط المتعلق بتطوير مساقات أكاديمية تستهدف رفع الوعي والثقافة المالية لدى فئات محددة من المجتمع وهي فئة الشباب، إضافة إلى استكمال تنفيذ خطة العمل الثلاثية بين كل من الهيئة، وسلطة النقد، ووزارة التربية والتعليم، حيث تعتبر وزارة التربية والتعليم شريكاً رئيسياً في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين (2018-2025)، وحيث إن الوزارة تتعامل مع قاعدة عريضة من الفئات التي تستهدفها الاستراتيجية، وتحديداً فئة الأطفال والشباب، وذلك نظراً للقاعدة الطلابية التي تحتويها المدارس الحكومية (حوالي 879 ألف طالب/ة) إضافة الى العاملين من معلمين وموجهين (حوالي 51000 مدرس/ة) وموظفي الوزارة والمديريات في المحافظات، وذلك تزامناً مع بداية العام الأكاديمي الجديد 2024/2025.

مكافحة جريمتي غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

دائرة إدارة المخاطر-قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

تهدف الهيئة إلى تهيئة المناخ الملائم لتحقيق استقرار ونمو رأس المال، وتنظيم وتطوير ومراقبة سوق رأس المال في فلسطين، وحماية حقوق المستثمرين. وانطلاقاً من مهامها وأهدافها الرامية إلى تحقيق الاستقرار في سوق رأس المال، ومن أجل تجنيب قطاعات سوق رأس المال مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي قد تهدد استمرار هذه القطاعات وتعريضها لمخاطر مالية وتشغيلية وقانونية وغيرها، واصلت الهيئة، مع بداية العام 2024، دورها في مواءمة الامتثال في تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفق الاتي:

- اجتماع بين هيئة سوق رأس المال ووحدة المتابعة المالية بشأن تحديث التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- في ظل الحاجة المتزايدة للتعامل مع التحديات المالية والتنظيمية بكفاءة، سعت الهيئة إلى الحصول على نظام (world check) العالمي الذي قدم حلاً متكاملاً يدعم المؤسسات المالية في تحسين أدائها في فحص الأشخاص أو الكيانات ومراقبة القوائم السوداء.
- المشاركة في تعبئة استبيان الإجراءات المبسطة والمرسل من مجموعة العمل المالي.

إصدار التعليمات والتعاميم:

التعاميم الصادرة عن الهيئة من شأنها رفع كفاءة وتعزيز قدرة الشركات على مواجهة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واتباع النهج القائم على المخاطر في الكشف عن المعاملات المشبوهة، وتم إصدار العديد من التعاميم في الربع الثاني من العام 2024، وجاءت على النحو التالي:

- تعميم القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي الذي يتم بشكل إلكتروني من النيابة العامة، وبلغ عددها 1.
- تعميم الدول عالية المخاطر والمحظور التعامل معها ونشرها على موقع الهيئة.

جولات تفتيش مختصة وإعداد سجلات مخاطر:

منذ بداية العام 2024، قامت الإدارات الرقابية على إعداد خطة تشغيلية لقسم التفتيش للزيارات الميدانية الدورية معتمدة على سجل المخاطر المحدثة في نهاية العام 2023، وذلك بهدف التحقق من مدى امتثال الشركات الخاضعة لرقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال للقانون والتعليمات والتعاميم والتشريعات الخاصة بعمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبدأت الإدارات تنفيذ هذه الخطط من منذ بداية العام، وسيتم التعاون مع قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في إجراء العديد من جولات التفتيش خلال هذا العام عند الحاجة.

-

المخالفات والعقوبات الإدارية:

- لا يوجد.

طلبات التعاون المحلية:

قامت الهيئة بالرد على الاستفسارات والطلبات الواردة من السلطات المختصة كما يلي:

- الرد على الكتب الواردة من وحدة المتابعة المالية والبالغ عددها 2.

أخبار وقرارات هيئة سوق رأس المال

قطاع التأمين يتخطى آثار تطبيق معيار 17

صرحت الهيئة بأن قطاع التأمين تخطى الآثار المترتبة على تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) "عقود التأمين"، مشيرة إلى أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية ليس أمراً اختيارياً، إنما هو أمر ملزم لكافة شركات التأمين وشركات التدقيق المرخصة قانوناً، ولاسيما المعيار (IFRS17) الخاص بعقود التأمين، ويرافقه تطبيق المعيار (IFRS9) الخاص بالأدوات المالية بالنسبة لشركات التأمين.

هيئة سوق رأس المال تمدد فترة الإفصاح عن البيانات المالية للربع الأول من العام 2024

مددت هيئة سوق رأس المال فترة الإفصاح عن البيانات المالية للربع الأول من العام 2024 للشركات المدرجة في بورصة فلسطين نظراً للعدوان الإسرائيلي المستمر وتداعياته على القطاعات المالية الفلسطينية.

وينص قرار هيئة سوق رأس المال على تمديد الموعد النهائي لإفصاح الشركات المدرجة في بورصة فلسطين عن بياناتها المالية للربع الأول من العام 2024، والمراجعة من المدقق الخارجي حتى يوم الأحد بتاريخ 16/6/2024.

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وجامعة القدس المفتوحة توقعان مذكرة تفاهم

وقعت الهيئة وجامعة القدس المفتوحة مذكرة تفاهم لتعزيز سبل التعاون لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المشتركة لكل منهما، بما يعكس روح التعاون ويكفل استقلالية كل طرف باختلاف الرؤية والرسالة والغاية.

وتهدف المذكرة إلى تعزيز التوعية المالية غير المصرفية، إضافة إلى الأخذ بالعديد من المجالات والبرامج الخاصة بتبادل الخبرات، وتطوير قدرات الطلبة والأكاديميين، وتطوير مساقات تعليمية متخصصة ودمجها.

وتشمل المذكرة، أيضاً، مجالات التعاون حول الثقافة المالية، وتعزيز الشمول المالي في فلسطين انطلاقاً من توجهات الجامعة نحو تعزيز العمل المصرفي والمالي لدى طلابها، والاستثمار في استراتيجية خمسية وطنية (2018-2025) تتبناها الهيئة في رؤيتها لخلق شمول مالي في فلسطين.